

أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقاتها في الإدارة المحلية

موضوع البحث المستهدف:

دور الحوكمة المجتمعية التشاركية في تعزيز كفاءة خدمات البلدية في أحياء مدينة الرياض

إعداد الطالبة/ مروة كريم عبدالله الفارس

إشراف/

د عبد الرحيم نادر

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة :

شهدت منظومة البحث الأكاديمي المعاصر تحولات جوهرية أسهمت في نقلها من حدود المعالجات النظرية المجردة إلى فضاءات تطبيقية وميدانية أكثر اتصالاً بقضايا الأفراد، واحتياجات المجتمعات، وأدوار المؤسسات الخدمية والتنمية. ومع اتساع هذا التداخل بين المعرفة الأكاديمية والواقع الاجتماعي والمؤسسي، لم يعد البحث العلمي مجرد نشاط معرفي يسعى إلى إنتاج النتائج وتحليل الظواهر، بل أصبح ممارسة مسؤولة تترتب عليها التزامات أخلاقية ومهنية تتصل بسلامة المشاركين، وحقوقهم، وخصوصيتهم، ومصلحة المجتمع العلمي. ومن هنا برزت أخلاقيات البحث العلمي بوصفها ركناً أساسياً في ضبط الممارسة البحثية وتوجيهها نحو مسارات تتسم بالنزاهة، والشفافية، والمسؤولية.

وتشير أخلاقيات البحث العلمي اصطلاحاً إلى مجموعة من المبادئ، والمعايير، والقواعد المنظمة التي تحكم سلوك الباحث الأكاديمي في مختلف مراحل العملية البحثية، بدءاً من اختيار المشكلة وصياغة الأسئلة البحثية، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها. ولا تقتصر هذه الأخلاقيات على علاقة الباحث بالمشاركين في الدراسة فحسب، بل تمتد لتشمل مسؤوليته تجاه المؤسسة الأكاديمية، والجهات الرسمية، ومجتمع الدراسة، والمجتمع العلمي بأسره. فهي تمثل إطاراً معيارياً يضمن أن يكون إنتاج المعرفة قائماً على الصدق العلمي، واحترام الإنسان، وحماية المصلحة العامة، وتجنب أي ممارسات قد تخل بموثوقية البحث أو تمس حقوق الأطراف المرتبطة به.

وتتجلى الأهمية البالغة لأخلاقيات البحث العلمي في كونها تتجاوز مجرد الالتزام الإجرائي باللوائح الجامعية أو المتطلبات الشكلية للموافقة البحثية؛ إذ تمثل في جوهرها ضمانة أساسية لصون كرامة الأفراد وحقوقهم، وحماية المشاركين من أي شكل من أشكال الاستغلال، أو الإكراه، أو الضرر المادي والمعنوي الذي قد ينشأ نتيجة مشاركتهم في الدراسة. كما تسهم هذه الأخلاقيات في تعزيز الثقة بين الباحث والمجتمع، وترسيخ مصداقية النتائج العلمية، وضمان أن تكون العملية البحثية منسجمة مع القيم المهنية والإنسانية التي يقوم عليها العمل الأكاديمي الرصين.

وتكمن الغاية الأساسية من إعداد هذا التقرير في تمكين الباحث من استيعاب المبادئ الأخلاقية الحاكمة للبحث العلمي، وفهم أبعادها النظرية والمنهجية، مع تقديم قراءة تطبيقية نقدية توضح كيفية ترجمة هذه المبادئ إلى ممارسات عملية داخل البحوث الميدانية والتطبيقية. كما يسعى التقرير إلى إبراز العلاقة الوثيقة بين الالتزام الأخلاقي وجودة المخرجات البحثية، باعتبار أن سلامة الإجراءات، ووضوح المسؤوليات، واحترام حقوق المشاركين، تمثل عناصر جوهرية في بناء معرفة علمية موثوقة وقابلة للاعتماد.

ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في الدراسات التي تتناول الإدارة المحلية، والحوكمة التشاركية، والمشاركة المجتمعية، نظراً لارتباطها المباشر بالأفراد والمؤسسات والخدمات العامة، وما تفرضه من حساسية في التعامل مع البيانات والآراء والتجارب المجتمعية. ومن ثم، فإن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لا يُعد مطلباً تنظيمياً فحسب، بل يمثل شرطاً أساسياً لإنتاج دراسات أكاديمية موثوقة، ومشروعة، وقادرة على خدمة المجتمع وصنع القرار بكفاءة ومسؤولية، وبما يعزز ثقة المجتمع في البحث العلمي ودوره التنموي.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي وموثوقية النتائج

تعد الأخلاقيات البحثية المحور الجوهري الذي يستمد منه البحث العلمي مشروعيته ومصداقيته؛ فلا يمكن الحديث عن بحث رصين أو نتائج دقيقة ما لم يكن الهيكل الإجرائي بأكمله قائماً على أرضية أخلاقية صلبة. وتتبلور هذه الأهمية في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. ضمان جودة ومصداقية النتائج (Research Validity and Reliability)

ترتبط جودة المخرجات البحثية ارتباطاً طردياً بمدى التزام الباحث بالأمانة والنزاهة في جمع البيانات وتحليلها؛ فعندما يلتزم الباحث بالشفافية المطلقة والموضوعية، ويتجنب الانحياز الصريح أو الانتقائية في اختيار العينات الإحصائية أو تعديل المخرجات لتتوافق مع فرضياته المسبقة، تكتسب تلك النتائج ثقة المجتمع العلمي وتصبح قابلة للتكرار والتعميم العلمي، وتتحوّل إلى أدلة وبراهين يعتمد عليها صناع القرار في صياغة السياسات العامة بدقة وتجرد.

2. حماية المجتمع وتأسيس الثقة في المؤسسات الأكاديمية

تؤدي الأخلاقيات دوراً حيوياً في حماية النسيج المجتمعي من الممارسات البحثية الانتهازية أو غير المسؤولة؛ فالبحوث الميدانية التي تتعامل مع السكان والموظفين تتطلب رعاية تامة للسلامة النفسية والاجتماعية للمشاركين. الالتزام بهذه المبادئ يحمي المجتمع من إشاعة التوجس أو اختراق الخصوصية، ويوطد جسور الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والجامعات بوصفها منارات تنويرية تهدف إلى البناء والتحسين، لا إلى استغلال بيانات المواطنين لأغراض تشخيصية عشوائية.

3. تعزيز رأس المال الاجتماعي والعلاقة مع مقدمي الخدمة

في بحوث الإدارة العامة والمحلية، تسهم الأخلاقيات في ردم الفجوة الاتصالية بين المستفيدين والأجهزة التنفيذية؛ فالإدارة الأخلاقية لعملية جمع البيانات تُشعر المشاركين بأن صوته المقتراح يُمثل شراكة تنموية حقيقية ومستدامة، وليست مجرد أداة لجمع الاستبيانات، مما يدعم مبادئ الإنتاج المشترك للخدمات ويعود بالنفع المباشر على جودة الحياة المعيشية داخل المدن الحضرية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم المنظومة الأخلاقية للبحث الأكاديمي على خمسة مبادئ جوهرية، يتداخل فيها البُعد المعرفي مع السلوك الإجرائي للباحث، ويمكن استعراضها وتوضيحها كالآتي:

1. الأمانة العلمية (Academic Honesty)

- تعريفها: هي التزام الباحث التام بالدقة والصدق العالي في عرض الأفكار، ونسب الائتمان العلمي لأصحابه الأصليين، ونقل البيانات والنتائج كما هي في الواقع دون أدنى تغيير أو تبديل أو اقتباس غير موثق.
- مثال توضيحي: عندما يقوم باحث بالاقتباس من دراسة سابقة حول "الإنتاج المشترك للخدمات العامة"، فإنه يضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص، مع إدراج اسم المؤلف، وسنة النشر، ورقم الصفحة بدقة متناهية وفقاً لدليل APA. ويُعد هذا الإجراء دليلاً على التزام الباحث بالأمانة العلمية واحترام الملكية الفكرية للآخرين، من خلال عزو الفضل الفكري إلى صاحبه الأصلي دون إيهام القارئ بأن الفكرة أو الصياغة تعود إليه. كما يعزز ذلك من موثوقية البحث ويمنح القارئ القدرة على الرجوع إلى المصدر الأصلي للتحقق والاستزادة.

2. النزاهة (Integrity)

- تعريفها: المحافظة على الاتساق الأخلاقي، والوفاء بالوعود والاتفاقيات المبرمة مع المشاركين أو الجهات الداعمة، والعمل بصدق في جميع مراحل البحث وتجنب خداع اللجان العلمية أو المبحوثين.
- مثال توضيحي: التزام الباحث بالجدول الزمني المخطط للمشروع البحثي، وعدم تقديم وعود زائفة للمبحوثين بأن مشاركتهم ستؤدي إلى حل مشكلاتهم الفردية فوراً من قبل البلدية، بل إيضاح الطبيعة الأكاديمية البحتة للدراسة.

3. الموضوعية (Objectivity)

- تعريفها: تجرد الباحث التام من أهوائه، وميوله الشخصية، وقناعاته الأيديولوجية أو المسبقة أثناء تصميم البحث، وجمع بياناته، وتحليل مخرجاته الإحصائية، وقبول النتائج حتى وإن جاءت مخالفة لفرضياته التخمينية.
- مثال توضيحي: إذا كان الباحث يمتلك رأياً شخصياً سلبياً مسبقاً حول أداء الخدمات في بلدية فرعية معينة، وتفاجأ أثناء تحليل الاستبيانات بأن 80% من السكان راضون تماماً عن الخدمة، فالموضوعية تفرض عليه عرض هذه النسبة وتحليلها بأمانة وتجرد دون محاولة التلاعب بالبيانات لتأكيد وجهة نظره الشخصية.

4. السرية وحماية البيانات (Confidentiality)

- تعريفها: التزام الباحث الصارم بعدم الكشف عن الهويات الشخصية للمشاركين في الدراسة، وضمان عدم وصول أي طرف ثالث لبياناتهم الفردية، وتخزينها في بيانات رقمية أو فيزيائية آمنة ومشفرة، واستخدامها حصرياً لأغراض التجميع الإحصائي العام.
- مثال توضيحي: قيام الباحث بتشفير ملفات الاستجابات، وإزالة أسماء الموظفين أو السكان وأرقام هواتفهم من الاستمارات، والاستعاضة عنها برموز توكيدية مثل (مشارك أ، مشارك ب)، مع التعهد بإتلاف الملفات الخام فور الانتهاء من مناقشة البحث.

5. الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

- تعريفها: تعني الموافقة المستنيرة إعلام المشاركين بجميع تفاصيل الدراسة قبل مشاركتهم، بما يشمل أهدافها، ومنهجيتها، وطبيعة البيانات المطلوب جمعها، والمخاطر المحتملة، والفوائد المرجوة، وذلك بأسلوب واضح ومبسط يتناسب مع مستوى فهمهم وخلفياتهم المختلفة. كما تقتضي منحهم الحرية الكاملة والوعي التام في اختيار المشاركة أو الرفض أو الانسحاب في أي مرحلة من مراحل الدراسة، دون أن يترتب على ذلك أي مسؤولية أو ضرر أو تأثير سلبي عليهم. ويُعد هذا المبدأ ضماناً أساسية لاحترام إرادة المشاركين وحقوقهم، ويعكس التزام الباحث بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث، من خلال التأكد من أن المشارك لا يقدم معلوماته تحت ضغط أو إكراه أو شعور بالإلزام. كما يسهم تطبيق الموافقة المستنيرة في تعزيز الثقة بين الباحث والمشاركين، ورفع مستوى مصداقية الدراسة ونتائجها.

- مثال توضيحي: تصميم وثيقة رسمية تُرفق بملف الاستبيان أو المقابلة، يقرأها الساكن أو المسؤول قبل البدء، وتحتوي على شرح وافٍ لطبيعة الدراسة، والغرض من جمع المعلومات، وآلية استخدام البيانات، ومدى سرية الإجابات. كما تتضمن هذه الوثيقة توضيحاً بأن المشاركة اختيارية تماماً، مع إتاحة توقيع اختياري يؤكد رغبة المشارك الحرة في تزويد الباحث بالمعلومات دون أي ضغط أو إلزام.

رابعاً: القضايا الأخلاقية الحرجة في البحث العلمي

تواجه الباحثين في الميدان الأكاديمي تحديات ومشكلات أخلاقية حادة تتطلب دقة متناهية لتجنب السقوط في منزلقاتها، ومن أبرز هذه القضايا:

1. الانتحال العلمي والسرقة الفكرية (Plagiarism)

- الشرح: الاستيلاء على أفكار، أو كتابات، أو نتائج، أو مناهج باحثين آخرين ونسبها للذات بصورة كلية أو جزئية، دون الإشارة الواضحة والمقبولة علمياً للمصدر الأصلي، ويعتبر هذا السلوك انتهاكاً صارخاً لحقوق الملكية الفكرية.
- مثال واقعي/افتراضي: قيام باحث بنسخ فقرة كاملة تشرح "مفارقة المشاركة الرقمية" من دراسة منشورة لعالم في تخطيط المدن، ووضعها في الفصل الثاني من بحثه دون إعادة صياغة ودون ذكر اسم الكاتب الأصلي، مما يظهرها كجهد شخصي صاغه الباحث بنفسه.

2. تزوير وفبركة البيانات (Data Fabrication and Falsification)

- الشرح: الفبركة تعني اختراع بيانات أو نتائج وهمية من العدم دون إجراء التجربة أو توزيع الأداة البحثية أصلاً، أما التزوير فهو التلاعب ببيانات قائمة بالفعل، أو تعديل قيم إحصائية، أو حذف استجابات معينة لتوجيه المخرجات نحو نتيجة مرغوبة ذاتياً.
- مثال واقعي/افتراضي: باحث عجز عن الوصول إلى الحجم المطلوب من العينة (مثلاً 400 ساكن في الحي)، فقام بملء 150 استمارة استبيان بنفسه واختلق استجابات عشوائية من مخيلته لتكملة النصاب الإحصائي، مما يعد تدميراً كاملاً للمصداقية العلمية.

3. التحيز والانتقائية (Bias)

- الشرح: توجيه تصميم البحث أو أسئلة الأداة (كلاستيبيان) بطريقة توجي بالإجابة، أو تعمد اختيار عينة محددة تشترك في تيار فكري أو رأي معين لإثبات فرضية الباحث، وإقصاء الآراء المعارضة.
- مثال واقعي/افتراضي: صياغة سؤال في المقابلة كالتالي: "ألا توافقي الرأي بأن الخدمات البلدية في الحي تعاني من قصور حاد وتشويه بصري دائم؟"؛ هذا السؤال موجه ومتحيز، والصياغة الأخلاقية السليمة هي: "كيف تقيم مستوى الخدمات البلدية والمشهد الحضري في حيك؟".

4. انتهاك الخصوصية (Violation of Privacy)

- الشرح: التغلغل في شؤون المبحوثين الشخصية أو المهنية وطرح أسئلة حساسة لا تخدم الأهداف المباشرة للبحث العلمي، أو نشر تفاصيل قد تؤدي إلى التعرف على هوياتهم مما قد يسبب لهم أضراراً وظيفية أو اجتماعية.
- مثال واقعي/افتراضي: قيام باحث بنشر أسماء موظفي البلدية الفرعية الذين انتقدوا قنوات التواصل المركزية في تطبيق "بلدي"، مما قد يعرضهم لعقوبات إدارية أو ضغوطات داخل بيئة عملهم. ويُعد هذا التصرف إخلالاً بمبدأ السرية وحماية هوية المشاركين، لأنه يكشف آراءهم الشخصية أمام جهات قد تتأثر بها مراكزهم الوظيفية. لذلك ينبغي على الباحث استخدام رموز أو أوصاف عامة بدلاً من الأسماء الصريحة، حفاظاً على سلامة المشاركين وحقوقهم المهنية.

5. تضارب المصالح (Conflict of Interest)

- الشرح: تتداخل الاعتبارات الشخصية، أو المالية، أو الوظيفية للباحث مع واجبه المهني والأكاديمي، بحيث تؤثر تلك المصالح الموازية على نزاهة وموضوعية الأحكام والنتائج العلمية الصادرة عنه.
- مثال واقعي/افتراضي: قيام باحث بإجراء دراسة تقييمية للخدمات التي تقدمها شركة مقاولات خاصة متعاقدة مع البلدية لصيانة الأرصفة، في الوقت الذي يعمل فيه الباحث مستشاراً مدفوع الأجر لدى نفس هذه الشركة، دون الإفصاح عن هذه العلاقة التعاقدية في تمهيد بحثه

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

لم تعد الأخلاق البحثية مجرد التزامات اختيارية يحددها ضمير الباحث الفردي، بل جرى تأطيرها ومأسستها عبر مجالس وقواعد تنظيمية دولية ومحلية صارمة تضمن انضباط العمل الأكاديمي، ومن أهمها:

1. لجان مراجعة أخلاقيات البحث العلمي (Institutional Review Board - IRB)

تُمثل الـ IRB مجالس وهيئات تنظيمية مستقلة داخل الجامعات والمراكز البحثية، تتكون من خبراء في تخصصات متعددة. تكمن مهمتها الأساسية في الفحص الدقيق والمسبق لكافة الخطط والبروتوكولات البحثية المقترحة (خاصة تلك التي تشتمل على مشاركين بشريين)؛ وذلك للتحقق من سلامة المنهجية، وضمان خلو الأدوات من أي مخاطر أو أضرار، والتأكد التام من استيفاء شروط الموافقة المستنيرة والسرية قبل منح الباحث تصريح البدء في جمع البيانات ميدانياً.

الأدلة المنهجية الدولية) مثل دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA -

يعد دليل الـ APA من أبرز المرجعيات التنظيمية العالمية التي تجاوزت تنظيم الاقتباس والتوثيق الشكلي لتضع معايير أخلاقية صارمة للعمل الأكاديمي. يُنظم الدليل كيفية التعامل مع المشاركين، ويمنع الانتحال العلمي عبر قواعد صارمة للتوثيق في المتن وفي قائمة المراجع، كما يضع معايير دقيقة لشفافية الإفصاح عن البيانات ومشاركتها مع الباحثين الآخرين للتحقق من صدقها، ويحث على تقادي الصياغات اللغوية المتحيزة أو التمييزية بناءً على العرق، أو الجنس، أو النطاق الجغرافي، مما يسهم في خلق بيئة بحثية عالمية منسجمة وعالية النزاهة والاحترافية.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث دراسة إسقاطية على مشروع: "دور الحوكمة المجتمعية التشاركية في تعزيز كفاءة خدمات البلدية في أحياء مدينة الرياض" (يُمثل هذا الجزء المحور الأساسي للتقرير؛ حيث يتم فيه نقل الأطر الأخلاقية النظرية وتحليلها وتطبيقها إجرائياً على محددات ومنهجية مشروع التخرج الخاص بالباحثة مروة كريم عبدالله الفارس. والذي يبحث في تفعيل نموذج إداري تطبيقي مبتكر بعنوان «حينا مسؤول» لرفع كفاءة خدمات البلدية والحد من التشويه البصري في أحياء العاصمة (مثل: حطين، الغدير، اليرموك، السلام، النرجس، والمهدية). ويتجسد التحليل التطبيقي الأخلاقي في العمليات التالية:

1. الإدارة الأخلاقية لعملية جمع البيانات الميدانية

يتناول المشروع دراسة ميدانية تستهدف مستويين من العينات: السكان في الأحياء المذكورة، والمسؤولين أو الفنيين في البلديات الفرعية لأمانة منطقة الرياض. أخلاقياً، سيتم صياغة أدوات الدراسة (الاستبيان الموجه للسكان، والمقابلات شبه الموجهة مع قيادات البلديات الفرعية) لتركز حصرياً على المتغيرات البحثية: "الحوكمة المجتمعية التشاركية" كمتغير مستقل، و"كفاءة الخدمات البلدية" كمتغير تابع.

- الإجراء الأخلاقي: سيتم مراجعة صياغة الأسئلة لضمان حياديتها وموضوعيتها التامة؛ فلن تحتوي الاستمارات على أي أسئلة موجهة أو تعسفية تنتقد أشخاصاً بأسمائهم، بل ستتمحور الأسئلة حول كفاءة الآليات التشغيلية، ومستويات الرضا عن معالجة بلاغات التشويه البصري (كالحوجز الخرسانية، تآكل الأرصفة، قصور التشجير، ونفايات البناء). سيتم توزيع الاستبيان عبر قنوات تقنية آمنة تحمي المستجيبين من أي تتبع رقمي لعناوين بروتوكولاتهم (IP Addresses).

2. تطبيق بروتوكول الموافقة المستنيرة في سياق "حيننا مسؤول"

نظراً لأن نموذج «حيننا مسؤول» المقترح يقوم على إعادة تعريف الحي بوصفه وحدة محلية ديناميكية وبسيطة للمشاركة والقياس، فإن الحصول على موافقة السكان والمسؤولين يعد شرطاً رئيساً للمشروع.

- الإجراء الأخلاقي: سيتم تصميم "ديباجة موافقة مستنيرة" واضحة وبسيطة تُوضع في مقدمة الاستبيان الرقمي، وفي مطلع دليل المقابلات الكيفية. تتضمن هذه الديباجة إيضاحاً كاملاً للمشاركين بأن الهدف من جمع آرائهم هو هدف علمي أكاديمي بحث لمتطلبات مرحلة الماجستير بجامعة ميدأوشن. سيتم إخطارهم صراحةً بأن المشاركة طوعية بالكامل، ولهم الحق المطلق في الامتناع عن الإجابة على أي سؤال، أو الانسحاب وإغلاق الاستبيان في أي لحظة دون أي تبعات أو تأثير على جودة الخدمات البلدية التي يتلقونها في أحيائهم السكنية.

3. آليات الحفاظ الصارم على السرية وخصوصية المشاركين

بما أن الدراسة تبحث في تقييم الفجوات الإجرائية والتواصلية في منصة "بلدي" ونظام البلاغات 940، وتناقش تفاوت مستويات المتابعة الميدانية والشفافية التفاعلية، فإن المحافظة على السرية تكتسب حساسية قصوى لحماية الموظفين والسكان على حد سواء.

- الإجراء الأخلاقي: سيلتزم الباحث التزاماً مطلقاً بعدم طلب أي بيانات تدل على الهوية الشخصية (مثل: الاسم الثلاثي، السجل المدني، أرقام الهواتف، أو المسميات الوظيفية الدقيقة والضيقة التي قد تكشف صاحبها). في المقابلات مع مسؤولي البلديات الفرعية (شمال الرياض، العليا، الروضة، النسيم، والعريجات)، سيتم ترميز الاستجابات في معالجة البيانات الكيفية وتحليل المضمون (مثلاً: "أفاد مسؤول (أ) ببلدية فرعية..."). سيتم تخزين قاعدة البيانات الإحصائية في ملفات محمية بكلمات مرور مشفرة على قرص سحابي خاص بالجامعة، ولن تتاح إلا للباحث ولجنة الإشراف، وسيتم عرض النتائج كمؤشرات جمعية عامة ونسب مئوية متوسطة لا تشير إلى حالات فردية بعينها، لضمان أعلى درجات الخصوصية.

4. رصد وإدارة المخاطر المحتملة والحد منها

رغم أن هذا المشروع يقع ضمن نطاق العلوم الإدارية والاجتماعية التي تصنف عادةً بأنها "ذات مخاطر دنيوية صغرى"، إلا أن هناك مخاطر غير مباشرة يجب التحسب لها وإدارتها أخلاقياً:

- خطر الحرج الوظيفي: قد يشعر موظفو البلديات بالحرج أو الخوف من المساءلة عند الحديث عن "وجود فجوة في الشفافية التفاعلية" أو "قصور في فرز وتحليل البيانات". "الحد من الخطر: سيتم التأكيد التام للمسؤولين على أن الدراسة لا تهدف إطلاقاً إلى رصد الأخطاء أو تقييم الأفراد، بل تهدف لبناء نموذج حوكمة تشاركي ("لوحة نبض الحي") يدعم صناعة القرار القائم على الأدلة ويقلل الهدر المالي والمخاطر التشغيلية، مما ينعكس إيجاباً على بيئة عملهم وتسهيل مهامهم.
- خطر إثارة الإحباط أو التوقعات الزائفة: قد يعتقد بعض سكان أحياء (اليرموك أو السلام أو المهدية) أن تعبئة الاستبيان تعني قيام الأمانة بإصلاح أرصفتهم أو إزالة مخلفات البناء فوراً.

- الحد من الخطر: سيتم النص صراحة في التمهيد على أن الباحث طالب أكاديمي ولا يمثل السلطة التنفيذية للبلدية، وأن هذه الدراسة استكشافية وتطويرية لتقديم توصيات ومقترحات علمية استرشادية، مما يمنع حدوث أي توقعات عشوائية مبالغ فيها لدى المجتمع المحلي .

سابعاً: الخاتمة

تأسيساً على ما تم استعراضه ومناقشته في فصول هذا التقرير، يتضح جلياً أن الالتزام الصارم بأخلاقيات البحث العلمي لا يمثل مجرد ممارسة تكميلية أو بروتوكول إجرائي جاف تمليه اللوائح الأكاديمية التنظيمية؛ بل هو المحور الجوهرى والعمود الفقري الذي يستمد منه البحث الأكاديمي مشروعته، ومصداقيته، وقابليته للتوظيف العملي في معالجة القضايا المجتمعية والمؤسسية. إن ضبط السلوك البحثي وفق أطر الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة، يُشكل صمام الأمان الحقيقي لحماية حقوق المشاركين وصيانة كرامتهم الإنسانية، فضلاً عن دور هذه الأطر في تأصيل الموثوقية بداخل المؤسسات البحثية والجامعية .

وقد أسهم التحليل التطبيقي والإسقاط الميداني الممتد على مشروع التخرج الموسوم بـ "دور الحوكمة المجتمعية التشاركية في تعزيز كفاءة خدمات البلدية في أحياء مدينة الرياض" في تحويل تلك المبادئ النظرية المجردة إلى آليات تشغيلية منضبطة ومحكمة؛ حيث برهنت الدراسة على أن تفعيل نموذج إداري مبتكر مثل نموذج «حيننا مسؤول» يتطلب أرضية أخلاقية صلبة لضمان نجاحه. فإعلام المبحوثين بطبيعة الدراسة، وتأمين خصوصية بيانات السكان ومسؤولي البلديات الفرعية في العاصمة، وإدارة المخاطر الناشئة عن الحرج الوظيفي أو التوقعات الزائفة، كلها محددات أخلاقية تسهم مباشرة في ردم الفجوة الاتصالية وبناء رأس المال الاجتماعي القائم على الثقة المتبادلة بين المواطن والأجهزة البلدية .

بناءً على المعطيات السابقة، يخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات والموجهات الاستراتيجية للدراسات المستقبلية؛ وفي مقدمتها ضرورة مأسسة القواعد الأخلاقية وتوسيع دور لجان مراجعة أخلاقيات البحث (IRB) بداخل الكليات الإدارية لتقديم أدلة إرشادية نوعية تتماشى مع خصوصية بحوث الإدارة المحلية والمدن الذكية . كما تؤكد الدراسة على أهمية تحفيز الباحثين على تبني نموذج "الشفافية المطلقة والإفصاح عن البيانات"، والابتعاد التام عن كافة ممارسات الانحياز أو التزوير، لضمان خروج البحوث بتوصيات ونتائج واقعية مبنية على الأدلة والبراهين الصادقة، بما يسهم بفاعلية في دعم صناع القرار، والارتقاء بالمشهد الحضري، وتحقيق المستهدفات الوطنية الكبرى المنبثقة عن رؤية المملكة 2030 وبرنامج جودة الحياة.

ثامناً: قائمة المراجع :

1. أمانة منطقة الرياض. (د.ت). *التقنيات الحديثة وتحسين جودة المشهد الحضري*. استرجع في 14 يونيو 2026، من <https://alriyadh.gov.sa/ar/content/modern-technologies> :
2. أمانة منطقة الرياض. (د.ت). *تقديم تقرير الإشراف الهندسي كآلية للحوكمة*. استرجع في 14 يونيو 2026، من <https://alriyadh.gov.sa/en/services/6?mainServiceCode=67> :
3. بوفارد، ت. (2007). ما بعد المشاركة والانخراط: الإنتاج المشترك للخدمات العامة من قبل المستخدمين والمجتمع. *مجلة مراجعة الإدارة العامة*، 67(5)، 846-860. <https://doi.org/10.1111/j.1540-860-846.6210.2007.00773.x>

4. فوربرغ، و. هـ، بيكرز، ف. ج. م، وتمرز، ل. ج. (2015). مراجعة منهجية لمفهوم الإبداع المشترك والإنتاج المشترك: الانطلاق في رحلة الابتكار الاجتماعي. مجلة إدارة القطاع العام، 17(9)، 1333-1357. <https://doi.org/10.1080/14719037.2014.930505>
5. العنصري، م. ع. (2025). تقييم رضا المواطنين عن خدمات الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية: منهج قائم على المعايير ومستند إلى النظرية. arXiv. <https://arxiv.org/abs/2508.17912>
6. وزارة البلديات والإسكان. (2025، 5 مارس). «البلديات والإسكان» تطلق حملة «لأنها بلدي» لتعزيز الامتثال وتحسين جودة الحياة. استرجع من <https://momah.gov.sa/ar/node/14936>
7. وو، و. ن. (2021). هل يسهم استخدام المواطنين لنظام 311 في تحسين رضاهم عن تجارب الخدمة العامة؟ دروس في إدارة العلاقة مع المواطن. المجلة الدولية للإدارة العامة، 44(8)، 665-673. <https://doi.org/10.1080/01900692.2020.1744644>